

وستعمل الاكل سنة مرة واحدة فلو طلبه برد الثمن المذكور وما صرفه  
 في السقي والحراث والبذر به هل يجب عليه تسليم ذلك اليه كونه صار غارا  
 له مفتوتا عليه غلة سنة كاملة ام يجب عليه ان يرد اليه من ثمن الذي  
 الذي قبضه ما زاد على ثمنه ما كولا لتفسيته وذلك المتدار من الطعام على الباع  
 اقولنا ما جازين **اجاب** رحمه الله تعالى اذا بذر الصيب البيه في الارض  
 المذكورة فلم يثبت كما ذكر فالواجب على الباع الرشد وهو ما بين ثمنه بذر وغير  
 بذر كما اقر به شيخنا المحقق وجبه الدين عبد الرحمن بن زباد رحمه الله تعالى  
 بقا لابن الادب العلامة الكمال الرضا وغيرهما وقال ان هذا هو المعتمد  
 الموافق للتواعد الفقهيه رحمه الله جميع والله في رجل علم **فصل**  
 في خيار النقص **مسئلة** في رجل دفع الى اخر معلوما واذن له ان يشتري  
 له بذلك صيب حور صالح للنبات فتوافقتا على كبل معلوم بالمال المذكور  
 فدفع المادون له المذكور المال المعلوم الى الشخص المذكور فاحضر له  
 صيب الحور وذكر له انه صالح للنبات والحال ان المادون له في مشرا ما ذكر  
 لا يعرف الصيب الصالح من المعيب ثم دفعه اليه فكيف لا يحل للمادون له  
 المذكور الصيب المذكور الى الاذن المذكور وسلم اليه ليلا قبل الاذن المذكور  
 الصيب المدفوع اليه في تلك الليلة التي المتصادم في ذلك الصيب الاذن المذكور  
 صالح للنبات فلم يثبت شيئا من ذلك والصيب والحال ان الاذن المذكور  
 طرح في بعض الارض المذكورة صيب حور صالح للنبات غير ذلك الصيب  
 فثبت في اذ على صاحب الصيب المعيب والحال ان المادون له لم يجزئيه  
 وبين ما ملك الصيب المذكور **اجاب** ولا يقول بل دفع اليه المال وقبض  
 منه الصيب اقولنا ما جازين **اجاب** رحمه الله تعالى ما لفظه  
 اعلم ايها السائل فتمنا الله وياك ان هذه المعاطاة بين ما ملك الصيب  
 والمادون له في ذلك غير صحيحه لصدرها كما ذكر من غير **اجاب** واقول  
 فيما ذكر من الصيب الذي يمكن له قيمة حال كونه غير بذر منبت غير جاز  
 الرذون والمادون له بما دفعه اليه من المال جميعه كالبيض المذر اذا كسر  
 المشتري ولم يبق له قيمة فانه يثبت ان الباع غير صحيح لانه غير منتقم  
 وكذلك صيب الحور الذي لا يثبت لاقتمه له غير بذر فهو غير منتقم  
 فيثبت هنا فساد الباع لعدم الصيغته وقد اما ليه كما يوجد ذلك من فارق

مسئلة البذر

مسئلة الصيب

المعاطاة غير صحيحه اذا البذر غير منتقم

شيخنا

شيخنا ابن زياد رحمه الله تعالى ولا يجب على صاحب الصيب نثره والحال ان  
 وانه عز وجل علم **فصل** في الاقالة **مسئلة** في رجل  
 اشترى من اخر ارضا مزروعة بثمن معلوم سلمه الى الباع المذكور ولم  
 يستشهدا على ذلك البيع فبسط المشتري المذكور على الارض المذكورة وزرعها  
 مدة سنتين فحل البيع صحيح فاذا قلتم نعم وكان بينهما على ان المذكور اذا  
 اتى المشتري المذكور فمثل الثمن المذكور اقاله في الارض المبيعه ومات الباع  
 قبل ذلك هل ثورث عنه ام لا اقولنا ما جازين **اجاب** رحمه الله تعالى فانظر  
 البيع صحيح ان يبسط اقاله في صلب عقد البيع بل كان بينهما ذلك بعد  
 لزوم المبيع ثم ينظر ان خلى الشرط عن صيغة نذر لم يلزمه الوفا به  
 ولو ورثته وان كان بصورة نذر بان اقاله المشتري نذر لله تعالى  
 مثلا للبايع انه اذا حان مثل الثمن المذكور نادى وطبقت الاقالة  
 اقلت لزمه الوفا بذلك واذ مات الباع المذكور قبل ذلك لم يلزم المشتري  
 النذر للبايع الوفا للورثه بذلك كما قرى بذلك شيخنا المحقق وجبه الدين  
 عبد الرحمن بن زباد رحمه الله تعالى وانه عز وجل اعلم **مسئلة** عن ارضا  
 من اراضي بيت المال محترت لجماعة كاملين وخصرين وعلى الفاصرين فيهم  
 من المسكتين فمثل الارض عنه وعن الفاصرين والكاملين بواكاله فقام  
 على رجل ونذر ارضه بما يستحقه فيها من العنا بعد استيفائهم المال  
 وحبس الارض دامية فاذا نزل الثمن يجرها بمبلغ معلوم فغير بعضه به  
 وبقي بعضها فبذر لهم انهم اذا جازوه بمثل مال الثقله ومثل ما عجز به  
 الارض المذكوره وطلبوا الاقالة فيها **اجاب** ان ذلك فحل علم اذا  
 سلموا اليه ما ذكر الاقالة ام لا اقولنا **اجاب** رحمه الله تعالى نعم  
 يجب اجابهم ان ذلك اذا سلموا اليه مثل مال الثقله ومثل ما اذوا له فيه  
 دون ابقائه لذلك لان النذر الصادر كفت المذكور فزنيته والنظر على  
 ارادة العرة المادون فيها صادقه عن مطلق العرة التي عزم من ذلك  
 فيجب على ذلك والصورة هنا والله عز وجل اعلم **مسئلة** في رجل باع  
 من اخر دمنه ارض بدينها بمال معلوم وشرط له المشتري ان ياتيها  
 بثلاث ماله في الوقت الفلاني فسخ له في البيع وذلك بصيغة النذر فاذا  
 وصل له بذلك في الوقت المذكور وفسخ له في البيع هل يرجع الفسخ

شرط الاقالة

الاذن